واستدلوا باطلاق الخلق على المخلوق بقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه فلو لم يكن الخلق والمخلوق
واحدا لما اطلق عليه لكنا نجيب بان اطلاق الخلق على المخلوق لا يقتضي ان يكون الخلق عين المخلوق لجواز
ان يكون الاطلاق على سبيل المجاز من قبيل اطلاق اسم السبب على المسبب حاصل البحث وتعلقه مع المخلوق
عين انه لا شيء واحد حده لا كتحال ابي لقوبر العين ونفي الاذهان تحقق كون جزء بلا وصف التجزي
اختلف العلماء في الجزء الذي لا يتجزى فانكره جمهور الفلاسفة واثبته المتكلمون وبعض من قدماء الفلاسفة
والمراد بالجزء متحيز لا ينقسم بالفعل ولا بالقطع ولا بالوهم والفرض واحتج الفلاسفة على ابطال الجزء بوجوه
نذكر منها وجهين الاول ان الدايرة العظيمة من الرحى وهي المفروضة في الطوق اذا تحركت جزءا فالدايرة
الصغيرة القريبة من القطب ان تحركت جزءا لزم ان يكون مدار الدايرة الصغيرة مثل الدايرة العظيمة وهو
باطل بالضرورة وان تحركت اكثر من جزء لزم ان يكون مدارها اعظم من الدايرة العظيمة وهذا ايضا باطل وان
تحركت اقل لزم الانقسام الثاني ان يقال لو كان الجزء ثابتا لزم مساواة المقدار الصغير للكبير والثاني باطل
وكذا المقدم بيان الملازمة انا اذا نصبنا خشبة حال طلوع الشمس فانه يقع لها ظل فينتقص ظلها بارتفاع
الشمس فاذا فرضنا ارتفاع الشمس جزءا لا يتجزى فاما ان ينتقص من الظل اولا والثاني باطل بالضرورة والا لزم
ان ترتفع الشمس جزءا والظل على حاله لا يتحرك وهكذا الى ان تصير الشمس على سمت الراس وهو باطل
فاذن لابد ان ينتقص من الظل فان كان جزءا لا يتجزى فنقول اذا تحركت الشمس جزءا اخر فان لم يتحرك لزم ان
يكون هو الظل مثلا ارتفاع الشمس في نصف النهار وهو ربع الفلك فيلزم مساواة المقدار الصغير الكبير وهو
محال فلم يبق الا انه اذا تحركت الشمس جزءا تحرك الظل اقل فيلزم الانقسام واحتج المتكلمون على اثبات الجزء
بانه لابد وان يكون شيء من الحركة حاصلا في الزمان الحاضر والا يلزم ان لا يكون الحركة متحققة في الخارج اصلا لانه
اذا لم يكن شيء منها في الزمان الحاضر لا يكون في الماضي ولا في المستقبل لان الماضي ما كان حاضرا ثم بعد والمستقبل
ما سيصير حاضرا فلو لم يكن في الحال شيء لما كان في الماضي والمستقبل شيء فيلزم نفي الحركة بالكلية واذا كان شيء من الحركة
حاصلا في الزمان الحاضر يلزم ان لا يكون ذلك الشيء منقسما والا لكان في الحاضر الانقسام يكون بعضه سابقا على البعض
لان اجزاء الحركة لا توجد معا واذا كان بعضه سابقا على البعض لما وجد في الحال المجموع بل بعضه واذا لم يكن منقسما لزم

تحقق

تحقق الجزء في المسافة لان الحركة منطبقة على المسافة ففي مقابلة كل جزء منها جزء
من المسافة غير منقسم اجيب بانكم ان اردتم بالقسمة القسمة
الوهمية سلمنا انه منقسم قوله حينئذ يلزم ان يكون الحاضر حاضرا قلنا
لا نسلم وانما يلزم ان لو كانت القسمة فعلية وان اردتم قسمة الفعلية سلمنا
انه غير منقسم لكن لا نسلم تحقق الجزء وانما يلزم ذلك ان لو لم يكن منقسما ... بالوهم
اذا عرفت كلام الفريقين فاعلم ان تحقيق الجزء ضروري والا يلزم انقسام راس ... ابرة
مسلة الى اقسام غير متناهية كل قسم منها ينقسم الى غير نهاية وعلى هذا الى
غير النهاية وهذا بديهي الاستحالة الا ان هذا راجع الى الذهن وهو القوة المتهيئة
لاكتساب العلوم وهو فيه لا طائل تحته لان المتنازع كون الجزء في الخارج لا في الذهن

وان السحت رزق مثل حل وان يكره مقالي كل قالي ٥

اعلم ان الحرام رزق عند اهل السنة كالحلال وعند اهل العدل انه ليس برزق وهذا
الخلاف يبتني على تفسير الرزق فعند المعتزلة الرزق ما يكون مملوكا وعند اهل
السنة الرزق ما يتغذى به سواء كان ذلك الشيء حراما او حلالا والدليل على عدم اشتراط
الملك في الرزق قوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها والدواب لا ملك لها
واعلم ان سوال المنكر والنكير في القبر عن الواجب تعالى وعن الدين وعن الرسول عليه الصلاة والسلام
حق ثابت اجمع اهل السنة وانكرت الجهمية وبعض المعتزلة ذلك وقالوا ان
السوال ممن لا حيوة له محال اجيب بان الله تعالى اذا اعاد روحه الى جسده
او خلق الحيوة فيه بلا روح بحيث يعقل السوال ويقدر على الجواب
واستدل اهل السنة بقوله عليه الصلاة والسلام المومن اذا سئل في القبر يشهد ان لا اله
الا الله وان محمدا رسول الله وغيره من الاحاديث المشهورة قوله يسال اي يستخبر كل
شخص سواء كان نبيا او غيره فقيل لا يسال عن الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانه عن النبي يسال فكيف

[illegible]

Copyright © King Saud University